سوالف أمنية

alsraeaa@gmail.com
لواء شرطة متقاعد
حمد السريع

إيجار السيارات

يضطر المواطن أو الوافد في كثير من الأوقات للبحث عن إيجار سيارة لفترة مؤقتة تزيد أو لا تقل عن الشهر بسبب وقوع حادث لسيارته واضطراره لإدخالها للتصليح. شركات تأجير السيارات الكبيرة لا تؤجر سياراتها أقل من سنة مع وضع ضوابط كثيرة على المؤجر لا يستطيع في الغالب تحملها، ولهذا يسعى لاستئجار سيارة من شركات تأجير السيارات المنتشرة في كل مناطق الكويت لفترة قصيرة، كما أن الزوار الخليجيين القادمين للكويت يحتاجون إلى الاستئجار من مكاتب التأجير. الملاحظ أن مكاتب التأجير تضع اشتراطات لا يقبلها عقل أو منطق لحماية سيارتها، كما أن سعر التأجير للسيارات مبالغ فيه، حيث تجد أن بعض السيارات يصل سعر التأجير اليومي ما بين 70 و80 دينارا وحين يطلب المواطن تأجيرها لمدة شهر فإن سعرها يكون ما بين 1500 و1800 دينار.

مكاتب التأجير تطلب توقيع المستأجر كفالة بنكية مفتوحة، وهذا الأمر يجب أن تتدخل وزارة التجارة لمنعه لأن السيارة مؤمنة بالكامل، وحين يقع حادث لها سواء كان مجهولا أو معلوما فإن المطلوب من المستأجر الحصول على ورقة حادث من المخفر لتصليحها، أما في حالة سرقة السيارة فالمكتب يقدم بلاغا للمخفر ضد المستأجر، لأنه تبين أن بعض المكاتب تستخدم تلك الكمبيالة في عملية ابتزاز المستأجر حين تصاب السيارة بضرر بسيط أو كسر في الزجاج.

وزارة التجارة عليها التدخل لتحديد أسعار تأجير السيارات لأن المكاتب أصبحت تستغل حاجة الناس للتكسب الفاحش من ورائهم سواء كانوا مواطنين أو وافدين أو سواحا لهذا البلد.

آخر الكلام: الشكر موصول للمباحث الجنائية على جهودهم الكبيرة في ضبط العديد من المتهمين بارتكاب جرائم السرقات، ونخص بالشكر العقيد نايف الحساوي مدير مباحث الفروانية لجهوده المميزة في متابعة القضايا بشكل لافت للنظر والضباط العاملين معه.

مصرع مصري فرماً داخل خلاط للأسمنت

أحمد خميس

تحول وافد مصري يدعى (م.ش) 25 عاما الى أشلاء عقب تشغيل خلاط اسمنت بالخطأ اثناء قيام الوافد بتنظيفه. وبحسب مصدر أمني، فإن بلاغا ورد الى عمليات الداخلية بوفاة وافد مصري في شركة مقاولات، وعلى الفور توجه الى موقع البلاغ رجال الامن وتبين ان وافدا باكستانيا شغل الخلاط بالخطأ ولم يكن يعرف ان الوافد المصري بداخله يجري عملية تنظيف، وتم احتجاز الباكستاني ويدعى ذريف من مواليد 1979 لمزيد من التحقيقات وسجلت قضية في مخفر الصليبخات.

عاد إلى منزله لشعوره بالإرهاق وأبلغ 112 عقب الصدمة

وافد يستعين بصديقه لتوثيق خيانة زوجته

أحمد خميس

اقتيدت وافدة هندية (31 عاما) ووافد بنغالي الى مخفر السالمية، وتم عرضهما على وكيل النيابة بوضعهما ليسجل بحقهما قضية زنا، وبحسب مصدر أمني فإن وافدا هنديا استنجد بعمليات الداخلية، مشيرا الى انه شعر بالإرهاق فقرر العودة الى منزله حتى يخلد الى الراحة، وحينما شرع بفتح باب الشقة صدم بأن زوجته برفقة آخر، حيث سارع الى استدعاء جاره الهندي ليكون شاهدا الى جواره على الجريمة، واتصل بعمليات الداخلية، ولم يسمح هو والجار للزوجة والصديق البنغالي بأن يرتديا ما يستر جسدهما حتى وصل رجال الأمن وسمحوا للوافدة الزوجة والوافد البنغالي بارتداء فراش سرير ونقلا في اجواء باردة الى مخفر السالمية، ومن ثم الى النيابة التي أمرت بحبسهما.

براءة مغرّد كويتي من الانضمام إلى «داعش»

مؤمن المصري

قضت الدائرة الجزائية الثانية بالمحكمة الكلية برئاسة المستشار متعب العارضي وأمانة سر أحمد علي ببراءة مغرد كويتي من تهم الإضرار بالمصالح القومية للبلاد والتحريض على الانقلاب، وقضت بحبسه 3 سنوات مع الشغل والنفاذ عن تهم الإساءة للذات الأميرية.

وكانت النيابة العامة قد أسندت للمتهم أنه ارتكب عمدا فعلا يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها بأن دعا للانضمام إلى جماعة محظورة وهي «داعش» والمنتمية للمنهج التكفيري المناهض للدولة وسلطاتها غرضها العمل على نشر مبادئ ترمي إلى هدم النظم الأساسية للدولة بطرق غير مشروعة والانتفاض بالقوة على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد بالقوة.

حضر أمام محكمة الجنايات المحامي مطيع العجمي وترافع شفاهة عن المتهم، مؤكدا أن موكله أنكر في التحقيقات ما هو منسوب إليه جملة وتفصيلا، وقرر أن الحسابين في تويتر محل الاتهام لا يخصان موكله ولا يستخدمهما أصلا، دافعا ببطلان الاتهام الموجه للمتهم الذي لا توجد عليه سوابق قضائية ولم ينسب إليه أبدا لا نقل جريمة بل حتى مخالفة، وأنه من المعارضين للفكر المتطرف الذي يتبناه ما يسمى بـ «داعش» وأنه ضد أفكاره جملة وتفصيلا.

إحالة 9 قصَّر إلى نيابة الأحداث لقيادة مركبات دون رخص سوق في حملة على معاهد ومدارس

مركبات المخالفين إلى كراج الحجز

هاني الظفيري ـ محمد الدشيش

نفذت ادارة المرور في محافظة الاحمدي حملة مرورية مكثفة على المدارس والمعاهد داخل نطاق المحافظة لضبط المخالفين المستهترين بقواعد المرور.

وأسفرت الحملة عن تحويل 9 أشخاص (أحداث) لنيابة الأحداث لقيادتهم مركبات من غير رخصة قيادة، كما تم حجز 18 مركبة وتحويلها الى كراج الحجز في منطقة ميناء عبدالله.

كما أسفرت الحملة عن تحرير عدد من المخالفات المرورية تنوعت بين استخدام الهاتف النقال أثناء القيادة وعدم استخدام حزام الأمان والاستهتار والرعونة على الطريق وانتهاء مدة دفتر المركبة ورخصة القيادة والوقوف في أماكن ذوي الاحتياجات الخاصة ومخالفة شروط الأمن والمتانة.

وناشدت الادارة العامة للمرور أولياء الأمور بعدم السماح للأبناء (القصر) بقيادة المركبات ما لم يكمل السن القانونية ويحصل على رخصة القيادة الرسمية تجنبا لتعرضهم للمساءلة القانونية.

14 فبراير نظر قضية اقتحام مجلس الأمة والاستئناف تتسلم ملف قضية «خلية العبدلي»

مؤمن المصري

حددت الدائرة الجزائية السادسة بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار نجيب الملا جلسة 14 فبراير المقبل لنظر الاستئناف المقدم من النيابة العامة على حكم محكمة أول درجة القاضي ببراءة جميع المتهمين في قضية اقتحام مجلس الأمة والمتهم فيها

من جهة أخرى، تسلمت الدائرة الجزائية السابعة بمحكمة الاستئناف أمس برئاسة المستشار عبدالرحمن الدارمي وأمانة سر فارس القضاب ملف قضية أمن الدولة رقم 2016/302 المتهم فيها 25 مواطنا بالإضافة إلى وافد إيراني والمعروفة إعلاميا بقضية «خلية العبدلي»، إلا أن المحكمة لم تحدد تاريخ أول جلسة لنظر الاستئناف.

«الجنح» تبرئ 3 عسكريين من تمكين متهم من الفرار

مؤمن المصري

قضت دائرة الجنح بالمحكمة الكلية ببراءة ثلاثة عسكريين من تهمة الإهمال في حراسة مقبوض عليه وتمكينه من الهرب بعدما أخلوا بواجبات وظيفتهم كونهم عسكريين في أحد المخافر.

المحامية نور بن حيدر

وتتحصل الواقعة فيما أسنده الادعاء العام للمتهمين من أنهم أهملوا في حراسة متهم تم القبض عليه حتى تمكن من الفرار وكان ذلك بعد إعادته من النيابة العامة، وطلب عقابهم وفقا للمادة 130 من قانون الجزاء في حق المتهم الأول والثاني والمادة 131 من قانون الجزاء في حق المتهم الثالث.

وحضرت دفاع المتهم الثاني المحامية نور بن حيدر وترافعت شفاهة مؤكدة للمحكمة أن موكلها أنكر التهمة المسندة إليه، كما أن تحريات المباحث لا يوجد فيها دليل يقيني من الممكن أن يدين موكلها.

وقالت المحكمة إنه لما كان من المقرر أنه «يكفي في المحاكمات الجزائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة للمتهم لكي تقضي له بالبراءة، متى داخلها الشك في صحة عناصر الإثبات، وكان من المقرر أيضا «أن العبرة في الإثبات في المواد الجزائية هي باقتناع المحكمة واطمئنانها إلى الأدلة المطروحة بالدعوى على بساط البحث».

وقالت المحكمة في حيثيات حكمها: لما كان ذلك وعلى هدي منه وكانت المحكمة لا تطمئن إلى صحة ما أسند للمتهم من اتهام إذ خلت الأوراق من دليل تطمئن إليه المحكمة من وجود إهمال في الحراسة أو تمكين المتهم من الفرار.

ومن ثم فإن الأوراق لا تنهض لتقيم الدليل اليقيني اللازم لإدانة المتهم الأمر الذي يستوجب تبرئته مما أسند إليه وهو ما تقضي به المحكمة عملا بنص المادة 172 من قانون الإجراءات.